مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تحليل أثر تقلبات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة 2011-2017
اسم الكاتب: د. ليلى الجزائرلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/899
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحليل أثر تقلبات سعر الصرف

في المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة 2011-2017

د. ليلى الجزائرلي*

الملخص

يقدم هذا البحث تحليلاً فنياً واقتصادياً للعوامل والأسباب التي قادت إلى التقلبات في سعر الصرف، والمستوى العام لأسعار المستهلك خلال الفترة 2011-2017. وتم إجراء دراسة قياسية لإثبات العلاقة السببية واتجاهها، والعلاقة الترابطية ونوعها بين المتغيرين، باستخدام برنامج EViews، وبالاعتماد على بيانات شهرية للمتغيرين خلال الفترة المدروسة، وتشير نتائج البحث إلى أنه خلال الفترة المدروسة تداخلت العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية بشكل كبير؛ لتحديد سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك. فقد خسرت الليرة السورية أكثر من 90% من قيمتها، وهذا الأمر أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار مكونات سلة المستهلك التي تضاعفت بين 3-16 مرة حسب المكون. وتبعاً لذلك دخل الاقتصاد السوري في حالة الركود التضخمي التي نجمت عن الخلل القائم بين الكتلة النقدية والاقتصاد الحقيقي بالتزامن مع ضعف عام للطلب المحلي. وأظهرت نتائج الدراسة القياسية أن تدهور قيمة الليرة السورية تعدُّ المسبب الرئيس لارتفاع المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة المدروسة إلى جانب عوامل أخرى. ويُفسر ذلك بأن الاقتصاد السوري بات منكشفاً على الخارج لاعتماده شبه المطلق على المستوردات في ظل تدهور الإنتاج المحلي وعدم كفايته. كما ساهمت العقوبات برفع تكاليف الاستيراد نظراً لضرورة تدخل أطراف عديدة لإتمام الصفقات والالتفاف على العقوبات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، التضخم، الدعم، سياسة مالية، سياسة نقدية.

* مدرس في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

Analysis the Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Consumer Price Index in Syria During the period 2011 - 2017

Dr. Laila AL-Jazaerly*

Abstract

This research presents a technical and economic analysis of factors that led to fluctuations in the exchange rate and the consumer price index during 2011-2017.typical study was also conducted to prove and explain correlation &causality relationship and its direction between those two variables .by using EViews software and based on monthly data of the two variables during the study period from official and non-official sources

The results refer to economic and non-economic factors largely overlapped to determine exchange rate and consumer price index during the study period Where Syrian pound has lost more than 90% of its value. Which causes a sharp rise in the prices of the consumer basket components that doubled between 3-16 times by the component .As a result, the Syrian economy has entered stagflation resulted from the imbalance between the money supply and the real economy at the same time with a general weakness of domestic demand.

On the other hand, the econometric result shown that the exchange rate fluctuations and decline in the Syrian Pound value considered the major causes to rise in the consumer price index in Syria during the study period beside other minor factors. That explained by the exposed of Syrian economy to the outside world due to its almost absolute dependence on imports to meet the needs of basic commodities in light of the decline and inadequacy of local production. The sanctions also contributed to the increase in import costs, which included freight costs, external insurance, remittance costs, documentary credits and commission rates, due to the need to enter many parties into transactions and circumvent sanctions.

Key Words: Exchange Rate, Consumer Price Index, Inflation, Subsidy, Monetary Policy, Fiscal Policy

*Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University.

المقدمة:

كثيراً ما عدَّ سعر الصرف والمستوى العام للأسعار القضايا الاقتصادية من أكثر الأمور جدلاً طيلة فترة الأزمة؛ **إذ** شغلت حيزاً كبيراً من اهتمام المجتمع السوري في الداخل بالنظر لحساسية تلك المتغيرات وملامستها المباشرة للأوضاع المعيشية للأسر السورية وتأثيرها الواسع النطاق في الظروف التشغيلية للحكومة وقطاع الأعمال.

مشكلة البحث:

يواجه صانعو السياسات الاقتصادية في سورية تحديات جسيمة على مستوى التحكم بتقلبات سعر الصرف، والمستوى العام للأسعار اللذين يعدان المتغيرات الكلية الأكثر حساسية في الاقتصاد السوري، ولاسيما في ظل اشتداد وتيرة العقوبات والحصار الاقتصادي. ومن هنا تأتي محاولة هذا البحث لإثبات قوة وسببية العلاقة بين متغيري سعر الصرف والمستوى العام للأسعار خلال فترة الأزمة، وتقديم بعض الحلول

والمقترحات الداعمة لاستقرار تلك المتغيرات التي من شأنها الإسهام في تحقيق الانتعاش المبكر.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال تقديم حلول سريعة، وعدة مقترحات يمكن تبنيها من قبل صانعي السياسات في سورية بهدف التخفيف من وطأة الحصار الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار، ودعم انطلاقة مرحلة إعادة البناء. وذلك بعد القيام بتحليل عميق لأبرز العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي قادت إلى تقلبات سعر الصرف والمستوى العام للأسعار، وتحليل أثر السياسات الحكومية في حركة تلك المتغيرات، وبعد إثبات وجود علاقة سببية صحيحة بين هذين المتغيرين خلال فترة الأزمة.

أهداف البحث:

- تحليل أبرز العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي قادت إلى التقلبات في سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك خلال الفترة المدروسة، وتحليل أثر السياسات الحكومية في تلك المتغيرات.
- إجراء دراسة قياسية لإثبات العلاقة السببية والترابطية بين متغيري سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك خلال الفترة المدروسة.

فرضيات البحث:

- إن تقلبات سعر الصرف تسبب ارتفاع المستوى العام لأسعار المستهلك.
- وجود علاقة ارتباط قوية بين سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك.

منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين متغيري سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك. كما تمَّ إجراء دراسة قياسية لإثبات العلاقة السببية واتجاهها، والعلاقة الترابطية ونوعها بين المتغيرين، وذلك بالاعتماد على بيانات شهرية للمتغيرات خلال الفترة 2011-2017.

أولاً- تحليل تقلبات سعر الصرف خلال الفترة المدروسة وتبيان أثر السياسات

1.1. التحليل الفني لسعر الصرف خلال الفترة المدروسة[1].

انخفضت منذ بداية الأزمة في عام 2011 قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، واتخذت مساراً هابطاً منذ تلك الفترة، فقد تراجعت قيمة الليرة خلال العام الأول للأزمة بنسبة 19% في السوق الرسمي، و28% في السوق الموازي، وذلك بعدما فشلت جهود المصرف المركزي في تفادي نشوء سوق صرف موازٍ غير رسمي[SCPR,2013]. وجاءت تلك

[1] جميع البيانات الواردة ضمن هذه الفقرة من حسابات الباحث مالم يرد خلاف ذلك.

التراجعات بسبب هجرة رؤوس الأموال، وتوقف الاستثمار الأجنبي المباشر، وانسحاب الشركات الأجنبية، وبدء سريان العقوبات الاقتصادية.

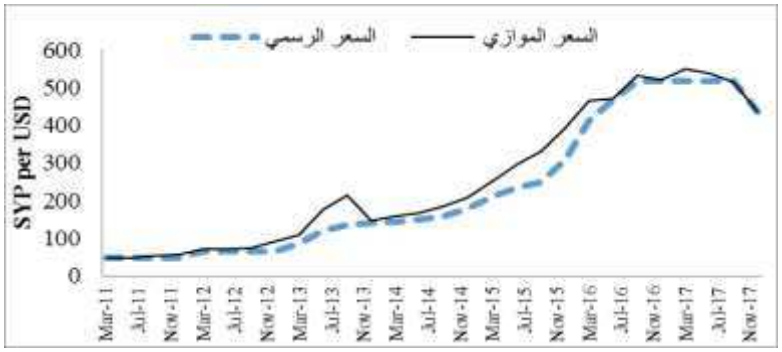
وخلال عام 2012 استمر تدهور قيمة الليرة مقابل الدولار الأمريكي وتراجعت بنسبة 30% في السوق الرسمي، و44% في السوق الموازي، وذلك مع تخبط السياسة النقدية، وتبديد الاحتياطيات من خلال بدء المركزي عمليات التدخل المباشر في سوق الصرف، والسماح لشركات الصرافة بتمويل المستوردات [المركزي،2012].

أما في عام 2013 تعمقت خسائر الليرة، وتراجعت بنسبة 83% في السوق الرسمي و60% في السوق الموازي، وشهدت الليرة تراجعاً حاداً وصل مستوى 300 ليرة للدولار في شهر تموز متأثرة بازدهار عمليات المضاربة، وتنامي ظاهرة الدولرة، وظهور شبكات غير رسمية لتسليم الحوالات الواردة، إلى جانب التهديدات العدوانية الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية لسورية، واستمرار المركزي بالتدخل المباشر في سوق الصرف، وتبديد الاحتياطيات؛ **إذ** نفذ 14 جلسة تدخل في ذلك العام، وقد أسهمت بتحسين قيمة الليرة ، وإعادة الاستقرار للسوق خلال الربع الأخير من ذلك العام.

فيما استقر سعر صرف الليرة خلال الربعين الأول والثاني لعام 2014 بسبب التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية والعسكرية، ومعاودة نشاط بعض الشركات[SCPR,2015]، وإلزام المصدرين بتعهد إعادة قطع التصدير[المركزي،2014]. إلا أن حالة الاستقرار سرعان ما تبددت مع مطلع الربع الثالث في أيلول للعام نفسه؛ إذ شهدت الليرة انخفاضاً حاداً مع بدء هجمات التحالف الدولي الجوية على أهداف داخل سورية في ظل عدم استجابة سوق الصرف لتدخلات المركزي، فقد نفذ 21 جلسة تدخل مباشر في ذلك العام، وكان أثرها **آنياً** غير مستدام. وخلال عام 2014 انخفضت قيمة الليرة بنسبة 34% في السوق الرسمية، و40% في السوق الموازية. أما الفترة الممتدة من بداية عام 2015 حتى نهاية الربع الثالث لعام 2016 فقد شهدت انخفاضات حادة ومتسارعة في قيمة الليرة، ووصلت إلى مستوى

392 ليرة للدولار الواحد في نهاية عام 2015 مسجلة تراجعاً بنسبة 70% في السوق الرسمي، و82% في السوق الموازي مقارنة بالسعر الافتتاحي بداية العام. بينما ارتفعت الضغوطات على الليرة في بداية عام 2016 مع ازدياد حدة المعارك وخسارة الحقول النفطية، وسجلت في أيار مستوى منخفضاً تاريخياً قارب 630 ليرة مقابل الدولار الواحد في تعاملات السوق الموازي، ولكن سرعان ما استعادت توازنها، واستقرت عند مستوى قريب من 500 ليرة للدولار الواحد مع نهاية الربع الثالث من عام 2016. وترجع هذه الحالة من الانهيار المتسارع خلال الفترة المذكورة إلى تمديد العقوبات وزيادة الحاجة للاستيراد، واستنزاف الاحتياطيات مع إصرار المركزي على الاستمرار في عمليات التدخل وبيع العملات الأجنبية الشحيحة أصلاً [SCPR,2016].

وأخيراً بدأت الليرة مع بداية الربع الأخير من عام 2016 تسترجع جزءاً من قيمتها، واستطاعت لأول مرة خلال الأزمة أن تكسر الاتجاه الهبوطي في كانون الأول بالتزامن مع الإنجازات العسكرية للجيش السوري التي كان أبرزها تحرير حلب الحدث الذي أعطى الليرة دفعة إيجابية، فقد ختمت تداولاتها عند مستوى 520 ليرة للدولار الواحد مع نهاية عام 2016. وعززت الليرة من مكاسبها عام 2017، وحافظت على استقرارها النسبي طيلة الأرباع الثلاثة الأولى؛ ليتم تداولها عند نطاق ضيق نسبياً بالقرب من مستوى 517 ليرة للدولار الواحد. أما في الربع الأخير من عام 2017 فقد قامت السلطات النقدية الجديدة بدعم حالة الاستقرار السائدة بجملة من القرارات والإجراءات [مجلس النقد والتسليف2016، والمركزي2017] التي حولت مسار الاتجاه العام لسعر الصرف في كلا السوقين؛ إذ استردت الليرة 16% من قيمتها لتنهي عام 2017 عند 436 ليرة للدولار الواحد.



الشكل (1): وسطي سعر الصرف خلال الفترة 2011–2017

مصدر البيانات: مصرف سورية المركزي للسعر الرسمي، ومواقع إلكترونية متعددة للسعر الموازي

1.2. التحليل الاقتصادي للعوامل المؤثرة في سعر الصرف خلال الفترة المدروسة

تتفق المناهج والأدبيات الاقتصادية [Gerber, 2014] على أن سعر الصرف يتحدد تبعاً لعوامل العرض والطلب المرتبطة بميزان المدفوعات بشقيه الجاري والرأسمالي.

أ- تحليل عوامل العرض:

1- حصيلة القطع الأجنبي من الصادرات السلعية: تدهورت قيمة الصادرات السلعية بشكل كبير خلال الأزمة نتيجة خسارة القاعدة الإنتاجية التي تعرضت للتدمير عدا عن خسارة عوائد صادرات النفط بعد فقدان السيطرة على أكبر الحقول في المناطق الشرقية وتخريب خطوط النقل والإمداد. كما أدت العقوبات الاقتصادية دوراً بارزاً في خسارة جزء يسير من عوائد الصادرات، إلى جانب إغلاق المعابر الحدودية، وطرق التصدير باتجاه الأسواق المجاورة ولاسيما السوق العراقية. وتشير التقديرات إلى أن عائدات الصادرات من القطع الأجنبي انخفضت بأكثر من 95% خلال الأزمة، فقد هبطت بشكل حاد من مستوى 12.2 مليار دولار المسجل في عام 2010 إلى 0.7 مليار دولار نهاية عام 2017، ويرجع ذلك التدهور بشكل كبير إلى التوقف التام لصادرات النفط الخام التي كانت تشكل

أكثر من 45% (5.4 مليار دولار) من عائدات الصادرات الإجمالية المسجلة في عام 2010.[1]

2- **حصيلة القطع الأجنبي من الصادرات الخدمية:** تتمثل الصادرات الخدمية حسب التصنيفات الدولية [الأمم المتحدة،2008] بعائدات السياحة، والنقل، والترانزيت والاتصالات وغيرها من الخدمات الأخرى. وخلال الأزمة خسر الاقتصاد السوري عائدات كبيرة كان يوفرها قطاع السياحة. فبعدما تجاوزت عائدات السياحة مستوى 6 مليارات دولار في عام 2010، تم فقدان معظم تلك العائدات بعد مرور عام واحد فقط على الأزمة، فقد تراجع عدد الزوار من 9.5 إلى 5.4 مليون زائر لتسجل عائدات السياحة مع نهاية عام 2011 أقل من 1 مليار دولار[2]، فيما انحصرت العائدات السياحة خلال الأزمة على السياحة الدينية التي أسهمت بعائدات سنوية قليلة. وينسحب الوضع السابق على قطاع النقل والترانزيت الذي خسر كامل عوائده من القطع الأجنبي مع توقف حركة النقل الدولي عبر الأراضي السورية، وإغلاق المعابر الحدودية إلى جانب امتناع السفن الدولية عن الاستفادة من خدمات الموانئ السورية خوفاً من تعرضها للعقوبات.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر: يندرج الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ضمن الحساب الرأسمالي. **فقبل** الأزمة بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذروتها في عام 2010، ووصلت قيمتها إلى 1.5 مليار دولار. إلا أن تلك الاستثمارات الواردة توقفت بشكل تام خلال سنوات الأزمة مما يعني خسارة مصدر مهم للقطع الأجنبي[3].

---

[1] حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2010 عن سعر صرف 47 ليرة للدولار. وحسب بيانات مجلس التجارة العالمي ITC لعام 2017.

[2] حسب بيانات المجموعات الإحصائية لتلك الأعوام الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء

[3] حسب قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) unctadstat.unctad.org

4- **حصيلة الحوالات الشخصية الواردة:** تعد الحوالات الشخصية الواردة بطرق رسمية أو غير رسمية إحدى أبرز موارد القطع الأجنبي خلال الأزمة التي ساهمت بتخفيف عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ومنعت الانهيار السريع لقيمة الليرة. فقد ارتفعت قيمة هذه التحولات من 1 مليار دولار في عام 2010 إلى 1.6 مليار دولار في عام 2016[1]؛ أي بمعدل وسطي قدره 4.5 مليون دولار يومياً في ظل غياب البيانات الرسمية؛ إذ يبرر مصرف سورية المركزي حجب الرقم الحقيقي لحرصه على عدم الكشف عن أي معلومة يمكن للمضاربين أن يستغلوها لمصلحتهم [مداد ،2017]. إلا أن الحصيلة الحقيقية للحوالات الواردة تعد أعلى بكثير من القيمة المذكورة، ويرجع ذلك إلى تسرب جزء من الحوالات الواردة بطرق غير رسمية إلى السوق الموازي للاستفادة من هامش السعر بين السوقين الرسمي والموازي، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الحوالات الواردة لتمويل الجماعات الإرهابية ولاسيما في السنوات الأولى للأزمة؛ فقد وجدت هذه الحوالات طريقها للاندماج بسوق الصرف المحلي.

5- **الهبات والمنح والقروض الخارجية:** استفادت سورية خلال الأزمة من مساعدات مالية قدمتها الحكومة الإيرانية على شكل خطوط ائتمانية، وصلت قيمتها الإجمالية إلى 5.8 مليار دولار، وتم صرفها على عدة شرائح خلال سنوات الأزمة على الشكل الآتي: 1.9مليار دولار في عام 2013، و3 مليار دولار في 2014، و0.9 مليار دولار في 2015 حسب بيانات البنك الدولي [World Bank,2017].

6- **الاحتياطي الرسمي من القطع الأجنبي:** تشير التقديرات إلى أن حجم احتياطيات القطع الأجنبي الرسمية بلغت 21 مليار دولار في العام 2010[IMF,2016]. لكن خلال الأزمة أدت سياسات المركزي إلى تبديد تلك الاحتياطيات، فقد استخدم أكثر من 12 مليار دولار من احتياطاته خلال السنوات الثلاث الأولى للأزمة [الإسكوا ،2014] مما

[1] حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2010، وحسب قاعدة بيانات البنك الدولي لعام 2016

سرَّع استنزاف معظم الاحتياطيات التي وصلت إلى أقل من مليار دولار مع نهاية عام 2015 [IMF,2016]. كما أسهمت العقوبات في تجميد الأصول الحكومية وغير الحكومية في المصارف الخارجية مما قيد استخدامها، وحرم الحكومة من الاستفادة منها.

ب- تحليل عوامل الطلب:

1- الطلب على القطع الأجنبي لتمويل المستوردات: شكلت خسارة القاعدة الإنتاجية سواءً الاستخراجية أم التحويلية ضرورة حتمية لاستيراد السلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج. وانتهجت الحكومة منذ السنوات الأولى للأزمة سياسة ترشيد المستوردات، كما اتخذ المصرف المركزي إجراءات تقيد تمويل المستوردات بهدف تقليص الطلب على القطع الأجنبي. وقد جاءت إجراءات وزارة الاقتصاد في سياق التريث، ثم المنع بمنح إجازات الاستيراد للسلع الكمالية، أو السلع التي يوجد لها بديل محلي عبر عدة قرارات وتعاميم[1] ، وأصدرت الوزارة في حزيران 2016 دليل منح الموافقات لإجازات الاستيراد بغرض توضيح المواد المسموح باستيرادها وفق الأولويات. كما أصدرت بعدها في نيسان 2017 الدليل التطبيقي الإلكتروني الموحد لمنح إجازات الاستيراد الذي سمح باستيراد 62% من إجمالي السلع المدرجة بالتعرفة الجمركية[2]. وعملت الوزارة أيضاً على إلزام المستوردين بإيداع مؤونات حسب قيمة الإجازة ونوع المادة المستوردة [وزارة الاقتصاد ،2015]. أما المصرف المركزي فتعهد بتمويل جميع مستوردات القطاع العام، وتمويل جميع مستوردات السلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج، أما السلع غير الضرورية فيمولها القطاع الخاص بنفسه. كما التزم المركزي بقرارات وزارة الاقتصاد، فقد منع المصارف من منح أي تسهيلات ائتمانية لاستخدامها في تغطية مؤونات الاستيراد[المركزي،2016].

[1] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعميم 2754/5651 لعام 2013، وتعميم 1769/10 لعام 2014، وتعميم 99/2/10 لعام 2015، وتعميم 3062/1552/10 لعام 2016.

[2] منشور على الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية syrecon.gov.sy/publicfiles/file.pdf

وتهدف تلك القرارات إلى امتصاص فائض السيولة من الليرة السورية للتخفيف من حدة المضاربات.

وتشير التقديرات بعد دخول الإجراءات الحكومية سابقة الذكر حيز التنفيذ إلى انخفاض قيم المستوردات بأكثر من 62% خلال الأزمة، فقد هبطت من مستوى 16 مليار دولار في نهاية 2011 إلى 6 مليار دولار مع نهاية عام 2017[1]. كما استفادت الحكومة من الخط الائتماني الإيراني المشار إليه سابقاً لاستيراد السلع الضرورية: الغذائية، والدوائية والنفط الخام ذات المنشأ الإيراني؛ إذ تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن إيران مستمرة بتزويد سورية 60 ألف برميل يوميا من النفط الخام [World Bank, 2017].

إلا أن القرار الصادر عن وزارة الاقتصاد في تشرين الأول لعام 2014 [وزارة الاقتصاد، 2014] الذي سمح للقطاع الخاص باستيراد مادتي المازوت والفيول لصالح المنشآت الصناعية لمدة ستة أشهر خلق طلباً كبيراً على القطع الأجنبي ما أدى إلى تدهور قيمة الليرة بنسبة 40% في السوق الموازي، و25% في السوق الرسمي خلال فترة السماح. كما أدت سياسة ترشيد الاستيراد إلى أثر سلبي آخر تجلى في إغراق الأسواق المحلية بالبضائع المهربة والمجهولة المصدر في ظل صعوبة ضبط التهريب.

2- **هجرة رؤوس الأموال للخارج:** أثرت الأزمة منذ بدايتها بشكل سلبي في بيئة ممارسة الأعمال في سورية مع ازدياد المخاطر مما خلق حالة من عدم التأكد في أوساط قطاع الأعمال الأمر الذي ساهم بخروج جميع الشركات الأجنبية العاملة في سورية تنفيذاً للعقوبات، كما لحقتها كثير من رؤوس الأموال المحلية التي نقلت استثماراتها إلى الدول المجاورة في مصر وتركيا والأردن ولبنان. وتشير التقديرات إلى أنه في العام الأول للأزمة خرج من سورية حوالي 7 مليارات دولار من القطع الأجنبي بمختلف العملات

[1] حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2011 عن سعر صرف 48 ليرة للدولار، وبيانات مجلس التجارة العالمي ITC لعام 2017.

[الإسكوا ،2014]. وتشير تقديرات أخرى إلى خروج 22 مليار دولار، وما يزيد عن 60% من رجال الأعمال إلى الخارج منذ بداية الأزمة وحتى عام 2015 [اللحام ،2015].

3- **الطلب على القطع الأجنبي بدافع التحوط والادخار**: يميل قطاع الأعمال والأفراد في الأزمات، وظروف عدم التأكد إلى تحويل عائدات بيع الأصول إلى القطع الأجنبي والمعادن الثمينة بهدف الحفاظ على قيمتها. وفي الحالة السورية تحول الدولار الأمريكي إلى ملاذ آمن وحافظ لقيمة المدخرات إلى جانب الذهب، وبرزت ظاهرة التحوط والادخار بالقطع الأجنبي مع بدايات الأزمة نتيجة لضبابية الأوضاع السياسية والاقتصادية آنذاك، فيما تفاقمت هذه الظاهرة خلال الأزمة، وشكلت عامل ضغط إضافي على الطلب تبعاً لفقدان الثقة بالمركزي (عامل نفسي) بعد ضعف كفاءته في الحفاظ على قيمة الليرة وضبط سوق الصرف.

4- **الطلب على القطع الأجنبي بدافع المضاربة**: منذ بداية الأزمة استغل المضاربون الإجراءات التي كانت قائمة قبل الأزمة، وراكموا مخزوناً جيداً من القطع الأجنبي بغرض المضاربة؛ إذ استفادوا من قرار المركزي الذي سمح للمواطنين بشراء عشرة آلاف دولار شهرياً لأغراض غير تجارية [المركزي ،2009] الذي ألغي في نهاية عام [المركزي ،2012]. وخلال الأزمة توسعت عمليات المضاربة في السوق الموازي في الداخل، وفي الدول المجاورة كما شكل اتساع الفارق السعري بين السوقين الرسمي والموازي فرصة لتحقيق أرباح سريعة مما زاد أعداد المضاربين، ومن ثم زيادة الطلب على القطع الأجنبي. في حين تعد سياسات المركزي المعروفة بجلسات التدخل المباشر العامل الأبرز الذي أدى إلى تنامي عمليات المضاربة، ففي كل جلسة كان المركزي يضخ كتلة من القطع الأجنبي في سوق الصرف يتسرب جزء منها إلى المضاربين في السوق الموازي، وعند نفاذها يعاود المركزي التدخل مما أدى إلى الدخول بحلقة مفرغة من الطلب على القطع الأجنبي أسهمت بنفاذ الاحتياطيات.

5- **عوامل أخرى:** ظهرت عوامل أخرى للطلب على القطع الأجنبي شكلت بدورها عامل ضغط على الليرة، وكان أبرزها تأمين مصاريف رحلة الهجرة والسياحة والطبابة.

1.3. خلاصة تحليل تقلبات سعر الصرف خلال الفترة المدروسة

يتبين من التحليل السابق أن سلسلة من الفجوات والعجوزات في الحساب الجاري والرأسمالي التي تشكلت خلال الأزمة أدت إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات، وانعكس سلباً على سعر صرف الليرة مع الأخذ بالحسبان نفاذ الاحتياطيات الرسمية من القطع الأجنبي. فقد شكل العجز في الميزان التجاري أول عامل ضغط (فجوة سالبة) تلاه العجز في الحساب الرأسمالي تبعاً لهروب رؤوس الأموال، وتوقف الاستثمار الأجنبي المباشر (فجوة سالبة)، فيما خففت الحوالات الواردة من وطأة العجز في الحساب الجاري (فجوة موجبة) إلى جانب الخط الائتماني الإيراني الذي خفف بدوره من العجز في الحساب الرأسمالي (فجوة موجبة). وتشير التقديرات إلى أن رصيد ميزان المدفوعات السوري خلال الأزمة حقق عجزاً تجاوز 4 مليارات دولار مع نهاية عام 2015 مقارنة برصيد فائض عن 3 مليارات دولار في نهاية عام 2010 [IMF, 2016]. كما أثبت التحليل قصور سياسات المركزي في الحفاظ على قيمة الليرة، ونجاح سياسة ترشيد الاستيراد التي اتبعتها الحكومة في ضبط الطلب على القطع الأجنبي مما خفف نسبياً من تدهور قيمة الليرة.

ثانياً- تحليل التغيرات في المستوى العام لأسعار المستهلك

2.1. التحليل الفني للمستوى العام لأسعار المستهلك خلال الفترة المدروسة[1]

سجل معدل تضخم أسعار المستهلك زيادات سريعة ومستمرة طيلة الأزمة، فقد تفاوتت تلك الزيادات بين مكونات السلة وبين منطقة وأخرى. وكانت الصدمة الأولى للأسعار في كانون الأول 2011 وأيلول 2012، وذلك مع بداية تدهور قيمة الليرة، وارتفاع أسعار حوامل

[1] جميع البيانات الواردة عن معدل التضخم هي من حساب الباحث بناء على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

الطاقة الرئيسية[SCPR,2013]، فقد ارتفع معدل التضخم من 6.3% في عام 2011 إلى 36.5% في عام 2012 على أساس سنوي.

أما الصدمة السعرية الأعنف فقد حصلت عام 2013، فقد وصل معدل التضخم لمستويات تجاوزت 82% على أساس سنوي؛ بسبب التراجع الحاد الذي شهدته الليرة عندما تجاوزت مستوى 300 ليرة للدولار، إلى جانب البدء بتحرير أسعار السلع الأساسية المستوردة، ورفع أسعار المشتقات النفطية، وبعض الخدمات بالتزامن مع اشتداد العمليات الحربية، وانقطاع الطرقات بين الأسواق المركزية للمدن، وأماكن الإنتاج [SCPR, 2014].

وخلال عامي 2014 –2015 استمرت الأسعار بالارتفاع لكن بوتيرة أخف، فقد بلغ معدل التضخم في تلك الأعوام 22.6%، و38.4% على التوالي وعلى أساس سنوي. وحدثت تلك الارتفاعات التي كانت مدفوعة باستمرار السياسات الحكومية الرامية لتحرير أسعار السلع والخدمات الأساسية، فقد حصلت موجتان من الارتفاع خلال النصف الثاني لعام 2014، وفي الربع الأخير لعام 2015؛ إذ ارتفعت أسعار الخبز المدعوم مرتين، وأسعار المشتقات النفطية، والغاز المنزلي بالإضافة لأسعار الكهرباء لجميع الاستخدامات المنزلية والتجارية والصناعية. ومع نهاية عام 2015 تضخمت أسعار بعض السلع المدعومة كالخبز والطحين والأرز بنسبة 418% و388% و723% على التوالي بالمقارنة مع أسعارها في بداية عام 2011 [الإسكوا،2016].

فيما عاودت الأسعار ارتفاعها بوتيرة سريعة في عام 2016، فقد بلغ معدل التضخم مستوى 47.7% على أساس سنوي، ويعود ذلك إلى التراجعات الحادة والسريعة التي شهدتها الليرة السورية في ذلك العام ووصولها إلى أدنى مستوى تاريخي قارب 630 ليرة مقابل الدولار الواحد، مما أدى بالمجمل إلى ارتفاع جميع السلع الأساسية المستوردة. وشهد النصف الثاني من ذلك العام حزمة جديدة من زيادة أسعار المشتقات النفطية شملت

المازوت والبنزين والغاز المنزلي، كما تمت زيادة أسعار الاتصالات الخليوية ، ورسوم التعليم الخاص المدرسي والجامعي.

لكن سرعان ما عادت الأسعار لتحقق استقراراً نسبياً طيلة عام 2017 متأثرة بتحسن سعر الصرف. إلا أن ذلك لم يمنع من تمرير حزمة جديدة من زيادات الأسعار للسلع والخدمات غير المدعومة، فقد رفعت الحكومة أسعار المازوت والفيول والكهرباء للاستخدامات الصناعية والتجارية، كما رفعت أسعار اتصالات الإنترنت والرسوم الجامعية للتعليم العام والخاص، فيما وافقت وزارة الصحة على رفع أسعار الأدوية لأكثر من 1400 صنف دوائي[1]. مما أدى بالمجمل إلى ارتفاع معدل التضخم في عام 2017 إلى 18% على أساس سنوي.

وعلى مستوى مكونات السلة التي يتم على أساسها احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فقد تضاعفت أسعار تلك المكونات 8 مرات بالمتوسط خلال الفترة الممتدة بين عامي2010–2017 أدناها أسعار الاتصالات التي تضاعفت 3 مرات، وأعلاها أسعار المطاعم والفنادق التي تضاعفت أكثر من 16مرة.

وأخيراً تشير توقعات الإسكوا [الإسكوا ،2018] إلى انحسار الموجة التضخمية الشديدة في عام 2018 وبقاء معدل التضخم دون مستوى 14% على أساس سنوي، وذلك مع استمرار الاستقرار النسبي لأسعار الصرف طيلة عام 2018 باستثناء الربع الأخير منه الذي شهد عودة التقلبات وعمليات المضاربة.

[1] نشرات أسعار منشروة على الموقع الرسمي لوزارة الصحة http://www.moh.gov.sy/



الشكل(2): الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم خلال الفترة 2011-2017

مصدر البيانات: المكتب المركزي للإحصاء، أسعار 2010 سنة الأساس

2.2. التحليل الاقتصادي للمستوى العام للأسعار في سورية خلال الفترة المدروسة

قدمت الأدبيات الاقتصادية تفسيرات عديدة لارتفاع المستوى العام للأسعار، فهو يحدث عادةً إما بفعل عوامل الطلب (جذب الطلب)؛ أي زيادة الطلب دون زيادة مماثلة في العرض، وإما بفعل عوامل العرض الممتثلة بزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج.

ويمكن تفسير أسباب ارتفاع المستوى العام للأسعار في سورية بالاعتماد على النظرية الكمية للنقود [كنعان،2012]، وهي من أبرز إسهامات اقتصاديو الكلاسيك، فمن خلال معادلة فيشر التي تشترط الحفاظ على المساواة بين طرفي المعادلة يمكن تفسير أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستوى الأسعار في سورية خلال الفترة المدروسة.

$$M.V = P.Y$$

M: العرض النقدي **V: سرعة تداول النقد (ثابت)** **P: المستوى العام للأسعار** **Y: الناتج المحلي**

وتشير معطيات الحالة السورية إلى أن تدهور الناتج والإنتاج المحلي الذي ترافق بزيادة العرض النقدي اللذين يشكلان الأسباب الرئيسة لارتفاع مستوى الأسعار خلال فترة الأزمة تبعاً لمعادلة فيشر إلى جانب أسباب أخرى يمكن توضيحها كما يلي:

1- تدهور الناتج والإنتاج المحلي (Y): أدت التداعيات الكارثية للحرب إلى تدمير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السوري ورأسماله المادي المتمثلة بخسارة مخزون رأس المال الثابت المقدرة بأكثر من 100 مليار دولار حتى نهاية عام 2016[الإسكوا،2017] كما منيت الصناعة التحويلية بخسائر تقارب 18 مليار دولار نتيجة التدمير والنهب التي تعرضت لها المنشآت الصناعية الموجودة في حلب، وحمص، وريف دمشق. وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي الحقيقي في سورية قد انكمش بنسبة 63% بين عامي 2011-2016 بالمقارنة بمستواه في عام 2010 [World Bank, 2017]. وبالنتيجة بات الاقتصاد السوري منكشفاً على العالم الخارجي لاعتماده شبه المطلق على المستوردات لتلبية الاحتياجات من السلع الاستهلاكية الأساسية. ومن الجدير بالذكر أن الانكماش بدء بالانحسار منذ عام 2014؛ نتيجة تأقلم المنتجين مع ظروف الحرب، وإعادة توطين بعض النشاطات الإنتاجية في المناطق الآمنة في اللاذقية وطرطوس ودمشق إلى جانب استعادة النشاط الإنتاجي في العديد من المنشآت الصناعية مع إعادة الأمان والاستقرار لكامل ريف دمشق وحمص وأجزاء واسعة من حلب وريفها.

2- التمويل بالعجز (زيادة الإصدار النقدي M): اضطرت الحكومة إلى طرح موازنات تضخمية خلال الأزمة لتمويل إنفاقها الجاري المتزايد الذي ارتفع بنسبة 121% خلال الفترة 2010-2015. وبالمقابل انخفضت الإيرادات العامة النفطية وغير النفطية بنسبة 66% خلال الفترة نفسها. وبالنتيجة فقد تضاعف عجز الموازنة في 2015 لأكثر من 13 ضعفاً مقارنة بالعجز المسجل عام 2010. ومن ناحية أخرى فقد زاد الدعم الحكومي المسجل

خارج الموازنة الذي يشمل دعم المشتقات النفطية والكهرباء، فقد ارتفع بنسبة 191% خلال الفترة 2011-2015 [الإسكوا، 2017].

وبالمحصلة فإن اتساع عجز الموازنة وزيادة الدعم الحكومي المقدم خارج الموازنات أدى إلى زيادة الدين العام لمستويات قياسية غير مسبوقة. وتشير تقديرات البنك الدولي [World Bank, 2017] إلى أن الدين العام سجل 21 مليار دولار في عام 2015؛ إذ قفز إلى مستوى 150% من الناتج المحلي للعام نفسه مقارنة بـ30% من الناتج المحلي لعام 2010، مما شكل ضغوطاً تضخمية هائلة على المستوى العام للأسعار.

3- تقلبات سعر الصرف والعقوبات الاقتصادية: أدى تدهور قيمة الليرة وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية إلى ارتفاع تكاليف استيراد السلع الاستهلاكية ومستلزمات الإنتاج. كما اضطر التجار المستوردون إلى إضافة هامش احتياط إضافي للتحوط من تقلبات أسعار الصرف الحاصلة خلال الأزمة، مما رفع الأسعار النهائية للسلع المستوردة الداخلة في التركيبة الاستهلاكية للأسر السورية.

ومن جهة أخرى أثرت العقوبات في تعطل سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين الخارجي بسبب تعرض الشركات الناقلة لهامش مخاطرة مرتفع. كما ارتفعت نسبة العمولات وتكاليف التحويلات المالية والاعتمادات لضرورة تدخل طرف ثالث أو رابع لإتمام الصفقات والالتفاف على العقوبات. ومثال ذلك أشار برنامج الأغذية العالمي في عام 2015 إلى وصول سعر طن القمح في سوق دمشق إلى 445 دولار بينما كان السعر العالمي 158 دولار للطن [WFP, 2015]. مع الأخذ بالحسبان أن جميع تلك التكاليف تسدد بالقطع الأجنبي مما يجعلها أيضاً عرضة لتقلبات أسعار الصرف التي ستنعكس فوراً على الأسعار النهائية للسلع المستوردة.

4- أسباب أخرى: أبرزها السياسات الحكومية الرامية إلى تحرير أسعار السلع الأساسية لسد عجز الموازنة، وتوفير السيولة للنفقات الجارية. كما شهدت الطرق الرئيسية بين

المحافظات انقطاعات عديدة طيلة الأزمة مما أدى إلى عرقلة التجارة الداخلية، وارتفاع تكاليف الشحن الداخلي، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً. بينما ساد نمط احتكار القلة، وسيطرتهم على الأسواق وأهم السلع الغذائية والأدوية والمواد العلفية ومستلزمات البناء مما جعلها عرضة للتسعير العشوائي في ظل ضعف الرقابة.

2.3. خلاصة تحليل المستوى العام للأسعار خلال الفترة المدروسة

يتبين من التحليل السابق أن الحالة السورية تتصف بنوع من التعقيد نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المباشرة منها وغير المباشرة. فقد أدى تفاعل تلك العوامل مع بعضها إلى دخول الاقتصاد السوري في حالة الركود التضخمي الناجمة عن الخلل القائم بين الكتلة النقدية التي زادت لمستويات قياسية (الطرف الأيسر من معادلة فيشر) مقابل التراجع الحاد في الاقتصاد الحقيقي المتمثل بالناتج المحلي (الطرف الأيمن من معادلة فيشر) بالتزامن مع ضعف عام للطلب المحلي لغياب القدرة الشرائية.

$$M^{\uparrow}.V = P^{\uparrow}.Y_{\downarrow}$$

ثالثاً– دراسة العلاقة السببية والارتباطية بين المتغيرات خلال الفترة المدروسة:

3.1. المتغيرات والبيانات المستخدمة في الدراسة:

تعتمد الدراسة على بيانات شهرية لمتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك منشورة بشكل رسمي على الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي للإحصاء. كما اعتمدت الدراسة على بيانات شهرية لمتغير سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بالاعتماد على بيانات المركزي المنشورة على موقعه الإلكتروني. أما متغير سعر الصرف في السوق الموازي فتم الاعتماد على بيانات شهرية تمثل وسطي الأسعار اليومية في السوق الموازي المنشورة على مواقع إلكترونية غير رسمية، منها موقعا الأسهم السورية، والاقتصادي في

سورية. وبلغ حجم العينة الشهرية لمتغيرات الدراسة 76 مشاهدة خلال الفترة الممتدة من أيلول 2011 وحتى نهاية عام 2017، فيما تم استبعاد مشاهدتين لأغراض إحصائية.

3.2. اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات

تهدف اختبارات السببية بين متغيرين اثنين إلى معرفة فيما إذا كان أحد المتغيرين يسبب الآخر، ومعرفة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين سواءً كانت باتجاه واحد أم باتجاهين[Granger, 1969]. وأوضحت نتائج الاختبار وجود علاقة سببية تتجه باتجاه واحد من سعر الصرف الرسمي إلى المستوى العام للأسعار، كما أوضحت وجود علاقة سببية تتجه باتجاه واحد من سعر الصرف الموازي إلى المستوى العام للأسعار عند مستوى معنوي 1%؛ أي أن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف هي المسبب الرئيس للتغيرات في المستوى العام لأسعار المستهلك خلال الفترة المدروسة.

الجدول (1): اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 2011M09 2017M12

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BLACK_MARKET_RATE does not Granger Cause CPI	74	15.9691	0.0000
CPI does not Granger Cause BLACK_MARKET_RATE		3.11790	0.0505
FORMAL_EX_RATE does not Granger Cause CPI	74	11.4727	0.0000
CPI does not Granger Cause FORMAL_EX_RATE		1.35055	0.2659

المصدر: مخرجات برنامج EViewes

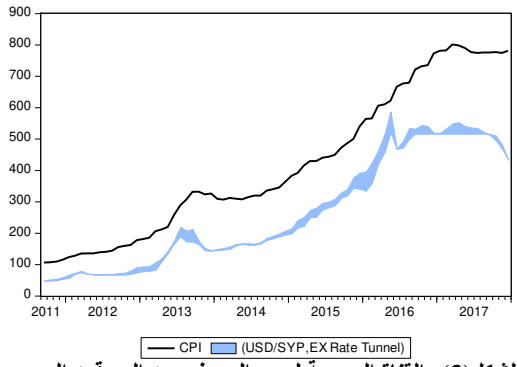
3.3. اختبار علاقة الارتباط بين المتغيرات

تهدف اختبارات الارتباط إلى معرفة قوة العلاقة الترابطية بين متغيرين وطبيعة العلاقة بينهما طردية أم عكسية. وكمحاولة للتأكيد على قوة العلاقة بين مؤشر أسعار المستهلك وسعر الصرف أظهرت نتائج الاختبار علاقة ارتباط طردية وقوية جداً بين مؤشر أسعار المستهلك، وسعر الصرف الرسمي والموازي كلاً على حدا.

الجدول (2): اختبار علاقة الارتباط بين المتغيرات			
	CPI	BLACK_MARKET_RATE	FORMAL_EX_RATE
CPI	1.000000	0.979510	0.987185
BLACK_MARKET_RATE	0.979510	1.000000	0.996141
FORMAL_EX_RATE	0.987185	0.996141	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج EViewes

كما يوضح الشكل البياني الآتي القناة السعرية لتقلبات سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي خلال الفترة المدروسة، و يوضح أيضاً قوة العلاقة الترابطية بين سعر الصرف والرقم القياسي للأسعار؛ إذ يتبين تماشي السلاسل الزمنية للمتغيرات مع بعضها بعضاً طيلة الفترة المدروسة.



الشكل(3): القناة السعرية لسعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي ومؤشر CPI خلال الفترة 2011-2017

رابعاً– النتائج

تبين من تحليل عوامل العرض والطلب المحددة لسعر الصرف أن سلسلة من الفجوات والعجوزات في الحساب الجاري والرأسمالي التي تشكلت خلال سنوات الأزمة أدت إلى عجز كبير في ميزان المدفوعات، وهذا الأمر انعكس سلباً على سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية مع نفاذ الاحتياطيات الرسمية من القطع الأجنبي. وخلال الفترة المدروسة

خسرت الليرة السورية أكثر من 90% من قيمتها مقابل العملات الأجنبية مما أدى بدوره إلى ارتفاع حاد في أسعار مكونات سلة المستهلك التي تضاعفت بين 3–16 مرة حسب المكون. وتبعاً لذلك دخل الاقتصاد السوري في حالة ركود تضخمي نجمت عن الخلل القائم بين الكتلة النقدية التي زادت لمستويات قياسية مقابل التراجع الحاد في الناتج المحلي بالتزامن مع ضعف عام للطلب المحلي لغياب القدرة الشرائية.

كما أثبت التحليل قصور سياسات المركزي في الحفاظ على استقرار سوق الصرف، فكان تأثيرها آنياً وسلبياً في المدى المتوسط والطويل. فيما نجحت سياسة ترشيد الاستيراد التي اتبعتها الحكومة في ضبط الطلب على القطع الأجنبي وتوجيهه لتأمين السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج مما خفف نسبياً من حدة التدهور في قيمة العملة السورية وارتفاع المستوى العام للأسعار.

وأظهرت نتائج الدراسة القياسية أن تقلبات سعر الصرف تعد المسبب الرئيس لارتفاع المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية طيلة فترة المدروسة، ويرجع ذلك لانكشاف الاقتصاد السوري على الخارج، واعتماده شبه المطلق على استيراد السلع الأساسية، والمشتقات النفطية، ومدخلات الإنتاج في ظل تدهور الإنتاج المحلي وعدم كفايته. كما ساهمت العقوبات بارتفاع تكاليف الاستيراد المسددة بالقطع الأجنبي التي شملت تكاليف الشحن والتأمين الخارجي وتكاليف التحويلات المالية والاعتمادات ونسبة العمولات نظراً لضرورة تدخل أطراف عديدة لإتمام الصفقات والالتفاف على العقوبات. إلى جانب هامش الاحتياط الذي أضافه المستوردون لأسعار السلع للتحوط من تقلبات أسعار الصرف.

خامساً– الحلول الإجرائية والمقترحات

5.1. على مستوى السياسات المالية والنقدية:

1. التوجه للاقتراض الخارجي بالقطع الأجنبي من الدول الحليفة بضمانة الأموال المجمدة في الخارج بفعل العقوبات. إذ يتم الاتفاق على تنازل الحكومة عن تلك الودائع المجمدة

وفوائدها لصالح الطرف المقرض مقابل توفير سيولة بالقطع الأجنبي لتمويل مستوردات السلع الأساسية والمشتقات النفطية ومستلزمات الإنتاج.

2. إصدار شهادات إيداع مقومة بالدولار أو اليورو بضمانة المركزي موجهة للكيانات الاقتصادية المحلية وللأفراد السوريين المغتربين.
3. جعل سعر صرف تسليم الحوالات الشخصية قريباً من سعر السوق الموازي؛ لضمان مرورها في القنوات الرسمية عبر المركزي مما يعني ترميماً احتياطياً للقطع الأجنبي واستخدمه في تمويل المستوردات.
4. وضع سعر صرف خاص لتمويل المستوردات والحفاظ على استقراره، بهدف حماية السلع الأساسية المستوردة ومستلزمات الإنتاج من تقلبات أسعار الصرف، ومن ثم منع حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانعكاسها على المستهلك النهائي كنوع من الدعم غير المباشر.
5. غض النظر مرحلياً عن القنوات غير الرسمية لإيصال الحوالات الشخصية؛ لأنها تعدُّ مصدراً مهماً للقطع الأجنبي في السوق الداخلية؛ ولكونها نشأت بحكم القوانين الأوروبية التي تمنع اللاجئ تحويل الأموال لبلده الأم. كما أن أغلب الحوالات الشخصية الواردة عبر تلك القنوات تتم باتجاه واحد فقط للداخل.

5.2. على مستوى الطرق البديلة لتجنب العقوبات وتأمين السلع الأساسية:

1. تأسيس شركات تجارية بالتعاون مع رجال أعمال سوريين ضمن المناطق الحرة في الدول المجاورة، بهدف الالتفاف على العقوبات، وتخفيض تكاليف الصفقات، وضمان استمرارية توريد المشتقات النفطية والسلع الأساسية شريطة أن يتم إيصال تلك الشحنات إلى الأراضي السورية براً باستخدام المعابر الحدودية مع الأردن ولبنان أو بحراً باستخدام قوارب صغيرة، فمن الصعب تعقب سيارات الشحن والقوارب الصغيرة.

2. الاتفاق مع الدول والشركات الموردة للمشتقات النفطية والسلع الأساسية على سداد قيمة تلك الشحنات بالعملات المشفرة (بيتكوين– إيثيريوم– ريبيل..) أو بالعملات المحلية لتلك البلدان، وهذا يعني حلاً جذرياً لمشكلة المدفوعات المرتبطة بالعقوبات الاقتصادية، وتوفير جزء من القطع الأجنبي لصفقات أخرى.
3. الاستفادة من الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في سورية لتأمين جزء من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج. كأن يتم إبرام اتفاق مع برنامج الأغذية العالمي WFP لتوريد القمح أو الطحين لصالح مؤسسة الحبوب وشركة المطاحن، أو الاتفاق مع منظمة الأغذية والزراعة FAO لتأمين مستلزمات الزراعة للفلاحين.

5.3. على مستوى توسيع القاعدة الإنتاجية ودعم الاقتصاد الحقيقي:

1. توجيه فائض السيولة في المصارف لتمويل الأنشطة الإنتاجية عبر قروض ميسرة (ترميم–رأسمالي–تشغيلي) على ألا تتجاوز الفائدة 10% مع فترة سماح لعام واحد. والإسراع بتفعيل مؤسسة ضمان القروض لتتحمل الفوائد التي تزيد عن 10% كدعم ائتماني مباشر للصناعيين دون الإضرار بالقطاع المصرفي وضمان ربحيته.
2. إعطاء الأولوية لدعم صناعات السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج، مثل صناعات الأسمدة، والأدوية، والحديد، والإسمنت، ومواد البناء، والصناعات الهندسية والمعدنية.
3. إلزام الهيئات والمنظمات الدولية العاملة في سورية بشراء مستلزماتها المتوفرة محلياً من السوق الداخلي، بهدف إعطاء زخم للطلب المحلي والتخفيف من الركود.

المراجع:

الإسكوا.2014، تقييم أثر النزاع على واقع الاقتصاد السوري ومستقبله. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الإسكوا.2016، سورية: خمس سنوات من الحرب. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الإسكوا 2017، سورية الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الإسكوا .2018، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.2018-2017 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة. 2008, التصنيف الموحد للتجارة الدولية. إدارة الشؤون الاقتصادية

اللحام. فؤاد .2015، الصناعة السورية في ظل الأزمة الواقع ومتطلبات التعافي. سورية: جمعية العلوم الاقتصادية.

كنعان. علي .2012، النقود والصيرفة والسياسة النقدية. دار المنهل اللبناني.

لجنة إدارة مصرف سورية المركزي.2009، القرار رقم 1559/ل.أ

لجنة إدارة مصرف سورية المركزي.2012، القرار رقم 1325/ل.أ القرار رقم 1481/ل.أ

لجنة إدارة مصرف سورية المركزي.2014، القرار رقم /605ل.أ

لجنة إدارة مصرف سورية المركزي.2017، القرار رقم 354/ل.أ

مجلس النقد والتسليف.2016، القرار رقم 1409

مداد. 2017، التأثيرات الاقتصادية لتحويلات المغتربين. مركز دمشق للأبحاث

مصرف سورية المركزي.2016، تعميم رقم 180م

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.2014، القرار رقم 477

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .2015، القرار رقم 703

Gerber, J. 2014, International Economics, 6th Edition. Pearson Education.

Granger,C. 1969, Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods. Econometrica 424-438.

IMF. 2016, IMF Working Paper: Syria's Conflict Economy. Int. Monetry Fund

SCPR .2013, Socioeconomic Roots and Impact of the Syrian Crisis. Syrian Centre for Policy Research

SCPR .2014,.Squandering Humanity. Syrian Centre for Policy Research

SCPR .2015, Syria: Alienation and Violence. Syrian Centre for Policy Research

SCPR .2016, Confronting Fragmentation. Syrian Centre for Policy Research

WFP. 2015, Market Price Watch Bulletin. Issue 2. November..

World Bank. 2017, The Toll of War. World Bank Group

تاريخ ورود البحث:2019/07/08
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2019/07/22